



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء

09 شعبان 1421هـ الموافق 06 نونبر 2000م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الاثنين 09 شعبان 1421هـ الموافق 06 نونبر 2000م، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم الأغر منذ خمس وعشرين سنة خلت، أعصر والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، إشارة انطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

لقد اثبتت تلك الملحمة التاريخية الفريدة عن العبقرية والحنكة النافذة لأبينا جميعا، وحققت للمغرب استرجاع أقاليمه الجنوبية المغتصبة بتلاحم العرش والشعب وقوة الإيمان والجنوح الواسيلة السلمية الحضارية والاحتكام للشرعية الدولية لاسترجاع الصحراء المغربية.

إننا ونحن نفتفي اليوم بهذا الذكرى العزيرة علينا جميعا بكل إجلال وإكبار لنستحضر الولاء المكين لربائنا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية لجلالتنا ولعرشنا العلوي العبيد ووكهنتهم الوحودية الصالحة والتحامهم بإخوانهم في سائر جهات المملكة ضمن إجماع وكهني متجدد وفي ظل الاستقرار والأمن والصلابة.



لقد كانت المسيرة الخضراء شرعية في أهدافها وسلمية في وسائلها. ومنذ انطلاقتها ظل المغرب منطلقا للنهج السلمي ملتزما بالمشروعية الدولية و متمسكا بالأسلوب الحضاري للحوار والاعتدال، سباقا إلى انهاء المبادرات البناءة مثابرا على الاستجابة لكل المساعي الحميدة من أجل الصي النهائي للنزاع المفتعل حول استكمال لوحدة ترابه.

وبعد ما اتضح للمنتظم الكولي أن مناورات الصرف الآخر قد أدخلت منحصه التسوية الأممي في صرق مسدود، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الذي حث الأصراف المعنية على اقتراح السبل الكفيلة بإيلاء حل نهائي ودائم للنزاع المفتعل، باجر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بتكليف مبعوثه الشخصي جيمس بيكر باستكشاف هذه السبل مع الأصراف المعنية.

فاستجاب المغرب كعادته لهذه المبادرة الأممية وقدم في شهر يونيو خلال لقاء لندن اقتراحات مفصلة ومكرسة لمعالجة ما استعصى من نكص في المخصه الأممي.

كما اقترح في شهر شتنبر خلال لقاء برلين على الصرف الآخر إجراء حوار صريح وهادف لدراسة إمكانية التوصل لحل سياسي في ظل السيادة المغربية والوحدة الوصنية والترايبية، وفي إصر احترام المبادئ الديمقراطية وتفعيل اللامركزية الواسعة والجهوية، التي من شأنها تمكين جميع أبناء الأقاليم الجنوبية من تكبير جهتهم وتنميتها لجعلها صرحا منيعا وركيزة قوية من ركائز الحولة المغربية الموحدة.

وعلى الرغم من استمرار الأقلية المغر بها في تبني المواقف المتعنتة لأعداء وحدتنا الترايبية، ضحا على إرادة المجتمع الكولي والقوى الفاعلة فيه التي ثمنت عاليا مواقف المغرب الإيجابية والبناءة، فإننا على يقين أن رعايانا الأوفياء المعتجزين في تنكوف يدركون أن لا مستقبل ولا عزة لهم إلا في وصنهم المغرب حيث يمكنهم العيش بكرامة في ظل الديمقراطية العفة التي ينعم بها جميع إخوانهم في سائر جهات مملكتنا.

إننا تعلم شعبي العزيز، مدى العناية الخاصة التي نوليها لأقاليمنا الجنوبية ولرعايانا الأوفياء هناك، لتعويضهم عن سنوات الحجر والاستعمار وتبويتهم المكانة التي يستحقونها بين أبناء وصنهم. وقد بذلت الحولة مجهودات جبارة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لتنمية هذه الأقاليم وخاصة في مجال تشغيل أكبر عدد من أبنائنا وتأهيل البعض الآخر ليندمج في النسيج الاقتصادي الإقليمي والوصني.



وإننا لعازمون على مضاعفة الجهد لتجنيب كل الكفاءات لضمان العيش الرغيد والأمن لكل رعايانا في هذه الأقاليم لجعلها قسما من أقطاب الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده لكافة جهات مملكتنا والذي تخصر فيه الجهات الجنوبية بمكانة الصدارة في عنايتنا.

ومهما كان تقديرنا لمنجزاتنا فإنه لا ينسينا مأساة رعايانا المعتجزين في تندوف الذين يعيشون ظروف الاستعباد، ويخاضون بحياتهم من أجل الالتحاق بوطنهم الأم. فلهم نقول: إن ساعة الفرج آتية لا ريب فيها وإن المغرب لن يألو جهدا لرفع العصار عنهم. كما نجد للأقلية المغربية بها وصية وعهد والحدنا المنعم "إن الوهن غفور رحيم".

وكيفما كانت تصورات الملف، فإننا كخديم أول لمؤتمن على وحدتنا الوصية والترايبية، نجد لا شعبي العزير، ما أكدناه في خضاب العرش من أن أي حل لن يكون إلا في إطار الإجماع والسيادة الوصية والشريعة الحولية.

ومثلما استرجعنا صحراءنا بالتعبئة الشعبية في المسيرة الخضراء المضفرة ضمن صفوف بينة، فإننا سنكسب بإذن الله النزاع المفتعل حولها بمزيد من التعبئة الوصية الشاملة سواء من طرف أجهزة الدولة أو مؤسساتها، أو من طرف كافة الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية، التي نهيب بها مضاعفة الجهود داخليا بتأكير وتعبئة اليقظة حول قضيتنا الوصية المقدسة، وخارجيا بالتصدي النازم لمناورات وأضاليل أعداء وحدتنا الترايبية والتعريف بعادلة موقفنا في جميع المحافل الحولية رسمية كانت أو شعبية.

شعبي العزير،

إن فلسفة المسيرة الخضراء التي اعتمدت السلم والشريعة لاسترجاع الأرض المغتصبة، هي نفسها التي حكمت موقف المغرب من قضية قومية مقدسة والتي نخصها الشعب المغربي في الشعار النبيل المعبر: الصحراء مغربية وفلسفين عربية.

وقد كان المغرب رائدا في الدعوة للحل السلمي العادل والشامل والحائز للنزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الحولية، وبما يتيح استرجاع كل الأراضي العربية المغتصبة وقيام الدولة الفلسفينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.



ومر هذا المنصق، كان المغرب قد فتح مكتب اتصال مع إسرائيل كقناة لتشجيع العملية السلمية بيد أن تنكر الحكومة الإسرائيلية للشرعية الدولية وعدولها عن خيار السلام وتماحيها في انتهاج منصق العدوان السافر ضد الشعب الفلسيني الأعرل، قد جعلنا نبالر إلى إغلاق هذا المكتب.

وقد اتخذنا هذا القرار انسجاما مع توجهاتنا السلمية والشرعية وادعما لإخواننا الفلسينيين ونهوضا بأمانة رئاستنا للجنة القدس الشريف، وحملا للصرق الإسرائيلي على الإعلان لقرارات الشرعية الدولية والانصياع لقرار السلام الذي يؤمن بتميمته وسنصل عاملين على تعقيقه.

إن موقفنا تجاه الحكومة الإسرائيلية ليس بصالح عن نعصب عرقي أو صائقي أو عقائدي كما أنه لا يعنر تقلنا من أمانتنا الدينية والتاريخية والدمتورية في الحفاظ على حقوق وحرقات ومقدسات رعايانا ذوي الكيانة اليهودية، إصول بكافة مكونات أمتنا التي تمازجت عبر التاريخ في ظل التسامح والتساكن والاحترام المتبادل للمقدسات الدينية.

ولن نسمح في إصدار حولة الحق والقانون التي نحن لها ضامنون بأي مساس بحريات وأمن وممتلكات ومقدسات رعايانا الأوفياء أيا كانت عقيدتهم وليعلم الجميع أننا حريصون على سيادة القانون والشرعية وأن أرم مساس بهما سيعرض مرتكبيه لعقوبات قضائية.

شعبي العزيز،

في سياق الالتحام بين المسيرتين الوحدوية والديمقراطية، وتفعيلا لما أعلننا عنه في خضاب العرش من توسيع فضاء الحريات وإيجاز خضوات متقدمة على الحرب تكعيم حولة الحق والقانون، فقد أعدت الحكومة مشاريع قوانين تتناول بالإصلاح والتحيين مكونة الحريات العامة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة.

ويهدف هذا الإصلاح على وجه الخصوص إلى تعزيز حريات التجمع والاجتماع والتعبير وتبسيكه المسالك الإدارية وإلغاء العقوبات السالبة للحرية أو التقليل منها لفائدة الغرامات المالية.

كما يهدف الراسن قواعد جديدة ومدققة لضمان شفافية وسلامة وشرعية توسيع الموارد المالية الداخلية والخارجية للفاعلين الجمعويين وتقوية دور السلطة القضائية في مراقبة شرعية القرارات الإدارية المعللة بقوة القانون، وحماية قدسية الثوابت الوحدوية والعرص على الانسجام مع تقاليدينا الدينية والخصارية، والتشريعات



الحولية لحماية حقوق الإنسان في مجال نبيك العنصرية والكراهية والعنف والتمييز، على أساس ديني أو هائقي أو المساس بحرية الغير.

وسنعمل على تفعيل أي إصلاح لقوانين الحريات العامة من مبدأ ائتماننا الدستوري على صيانة حقوق وحريات المواكبين والجماعات والهيئات، ومن منطلق حرصنا على حماية وصيانة التوازن بين الحرية والنظام العام وبين الحريات الجماعية والحرية الفردية.

فلنستمر شعبي العزيز، في استلهام روح المسيرة الخضراء مترحمين على روح مبدعها، أب الأمة، أكرم الله مثواه وعلى أرواح جميع شهداء الوحدة الترابية، وفي هليعتهم أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، ومعتزين بمسالة ضباطنا وجنودنا الأشاوس المرابطين في ثغور الصحراء ومنوهين بما أبانوا عنه من رباكة جأش واستماتة في أداء واجبهم المقدس لحماية علا الجزء الغالي من وحننا العزيز من كل عدوان.

ولنتحل بفضلها من أجل مضاعفة الجهد لمواجهة المسيرات الوحشية والديمقراطية والتنمية التي نروضها جميعا لكسب الاستحقاقات الكبرى التي تنتصر المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".